الإدراج بين السّاكن والمتحرّك

أ. د. أحمد محمَّد قدّور(*)

1- تمهيد:

عرف الدّرس الصّوتيّ عند العرب مجالَين يدلّان على استيفاء جوانب هذا الدّرس، هما مجال الأصوات المفردة، ومجال الأصوات المركّبة. وقد برزت ملامح هذين المجالين لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، صاحب كتاب (العين)، فالخليل حدّد أصوات العربيّة وجرّبها وعيَّنَ مخارجَها، وقسمها إلى صحاحٍ وعِلل، ونثرَ في تضاعيفِ ذلك ملحوظاتٍ مبتكرةً تتعلّقُ بالأبنيةِ والتّقاليب. ثمّ أشار إلى أشياءَ مهمّةٍ من خصائص الأصوات، وهي مركّبة، ولا سيّما فكرة الذّلاقة والإصمات وما لحق بها من خصائص أخرى(١). وعلى هذا النّحو سار سيبويه (ت١٨٠هـ) الذي اهتمّ اهتماماً بالغاً بتركيب الكلامِ واتّصال أجزائِهِ، وما يطرأ عليها من ضروب التّغير.

وبإمكان الدّارس أن يرصد التّرابط الوثيق بين هذَين المجالَين من الدّرس الصّوتي حين اتُّخذت خلاصة الدّرس النّظري المعنيّ بالأصوات

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

ورد البحث إلى مجلة المجمع بتاريخ ٤/ ٧/ ٢٠١٨م.

(١) كتاب العين للخليل، بتحقيق المخزومي والسامرّائي، ١/ ٤٧ وما يليها.

المفردة مقدّمةً لمعرفة أحوال التّركيب، وما ينتج من المجاورة في السياق. من ذلك أنَّ سيبويه أحسّ بضرورة أن يُقدّم لدرس الإدغام بمقدّمةٍ تضمّ مبادئ الدّرس النّظريّ الذي قبسه من شيخه الخليل[٢]، وقد سنّ بذلك سنّةً قلَّ أن خرجَ عليها اللّاحقون ممّن درسوا الإدغام خاصّة. وهكذا اتّخذت الدراسة التّركيبيّة للأصوات شكل مباحث غلبَ عليها رصد التّغيّر الحادث نتيجة المجاورة في التّركيب أو السياق. لكنّ ذلك كان يضمّ أشياء مهمّة تتّصل بخصائص كلام العرب من جهة التّلفّظ وصلاً ووقفاً، ونحو ذلك. ويبدو أنّ حاجة النّحاة إلى هذه الدّراسة بمجالَيْها الإفراديّ والتركيبي ساقَتهم إلى جعلِها جزءاً من علم الصّرف غير مستقلٍّ عنه.

وإذا أخذنا في الحسبان أهمّيّة الدّرس التّكامليّ للّغة بدا لنا مسلكُ النّحاة مسوّغاً حين درسوا الكلام وحلّلوه بدءاً من عناصره الصّوتيَّة إلى عناصره الصّرفيّة، ولا سيّما ضروب الاشتقاق والتّصريف، ثمّ استنبطوا لكلّ ذلك علاقاتٍ أفضت إلى تحليل التّركيب النّحوي ووَصْفِ أساليبِ الكلام.

وربّما كان مفيداً أن نذكر أنَّ تطوُّرَ التّأليف في علم الصّرف أفرد لتلك المسائل جانباً دُعِيَ بالتّصريف المشترَك، وهو التّغيير الحادث لغير غايةٍ معنويّة. وهكذا جمعت المباحث التّركيبيّة مع خلاصةٍ نظريّةٍ لدرس الأصوات في حيّزٍ غلبَ عليه استقراءُ التّغيُّر وآثاره، والبحثُ عن أسبابه. من ذلك أبواب الابتداء والوقف والتقاء السّاكنَين والإعلال والإبدال والإدغام والإمالة وأحكام الهمز والحذف[٣]، فضلاً عمّا وردَ في بحوث الأبنية والاشتقاق والتّصريف من مواضعَ لها اتّصالٌ وثيقٌ بتلك المباحث التّركيبيّة. ولا شكَّ في

(٢) الكتاب لسيبويه، بتحقيق هارون، ٤/ ٤٣١-٤٣٦.

(٣) شرح الشافية للخضر اليزدي، بتحقيق حسن العثمان، ٢/ ٤٧٠ وما يليها.

مبلغ التّوفيق الذي أحرزه هؤلاء العلماء في استثمار الـدّرس الصّـوتيّ وتوظيفـه في مباحث الصّرف عامّة، وفي مباحث التّغيير اللّفظيّ خاصّة.

على أنَّ ذلك لا يقطَعُ الطّريق علـى الدّارسـين الـمُحدَثين لابتنـاء علـمٍ خاصٍّ مستقلٍّ للأصواتِ تُجْمَع لـه المـوادُّ مـن مصنّفـات النُّحـاةِ وعلمـاءِ التّجويد والبلاغة والإعجاز، وكُتُبِ الحُكَمـاءِ ومُصنِّفي التّعميـة واسـتخراج الـمُعمَّى، وغير ذلك من آثارٍ علميّةٍ مختلفـة[٤]. وهـذا ضـربٌ محمـودٌ مـن الإفادة من العلوم الحديثةِ على أن تبقى علومُنا ضمنَ نموذجها الفذّ من دون انجرارٍ إلى تطبيقٍ جائرٍ أو إحلالٍ لأفكارٍ منبتَّةٍ عن أصول علومِنا وغاياتها.

ويقودُنا هذا الحديث إلى أنَّ اللّسانيّات (Linguistics) حدّدت للبـاحثين علمَين أساسيَّيْنِ للأصواتِ، همـا علـم الأصـوات العـامّ (phonetic)، وعلـم الأصـوات التّشـكيليّ (phonology). ويُعنـى العلـمُ الأوّل بـدَرس أصـواتِ اللُّغات مفردةً من جهات النُّطْقِ والسّمع والانتقال عبر المحيط الفيزيائيّ مـع إيلاء اهتمامٍ بالغٍ بالتّجارِبِ المخبريّة واستعمال الآلات الحديثـة. أمّـا العلـم الثّاني فيهتمُّ بدراسة أصـوات لغـةٍ معيّنـةٍ لكشـف قواعـد التّشـكيل الصّـوتيّ الخاصّ بها من غير قصدٍ إلى تعميم النّتائج المحصّلة مـن هـذه الدّراسـة[٥]. وحين بدأت طلائع الدّرس اللّسانيّ تفدُ إلى درسِـنا اللُّغـويِّ منتصـفَ القـرن الماضي عُنِيَ عددٌ من الدّارسين بتعريف القرّاء والمهتمّـين بالمسـائل العامّـة للّسانيّات وتاريخها، وعمل آخرون على إدخالهـا فـي درسـنا والاتّجـاه إلـى تطبيقِها في لُغتِنا وعُلومِنا، على اختلافِ فروعِها واتّجاهاتها.

وكـان مـن المتوقَّـع أن تُنَحَّـى مسـائل التّشـكيل (الفونولوجيـا) عـن هـذا

(٤) بحوث في علم أصوات العربية، ص ٦٣ وما يليها.

(٥) مبادئ اللّسانيّات، ط. أولى ١٩٩٦م، ص ٩٥ وما يليها.

الميدان، وأن يقتصر الأمرُ على التّعريف بها كما جاءت لدى أصحابها من غير داعٍ إلى احتذائها أو ادّعاء صوابِها مطلقاً. فالمعطياتُ اللّسانيّةُ عامّةً تَفِدُ إلينا مع اعتقادِ مترجميها أو مقتبسيها أنّها صحيحةٌ دائماً، ولذلك ينبغي أن تُطبَّقَ على أيّ لغةٍ من غير فرقٍ ما. فإن لم يَسْلَمِ التَّطبيقُ رُمِيتِ اللُّغةُ المدروسةُ وعلومُها بالنَّقص والخطأ. وهذا موقفٌ غريبٌ مبعثُهُ الضَّعفُ وعدمُ الثّقة حيناً، وقلّةُ الاطّلاعِ على علومِنا حيناً آخر. وإذا ما التمَسَ المرءُ لأصحابِ اللّسانيّاتِ حيث نشأت في الغربِ عذراً في تعظيمِهم من شأنها، فإنَّه لا بُدَّ من أن يُتوقّف مليًّا عند الدّارسين العربِ الذين غابت عن معظمهم الفروقُ التي لا بُدَّ من أن تكونَ بين علومِنا من جهةٍ وعلومِ الآخَرين من جهةٍ أخرى. والحقُّ أنَّ تعظيم الغربيّين خاصّةً لعلومِهم اللّسانيّةِ أمرٌ مفهومٌ في ضوءِ اختلاف الحالة العلميّةِ التي سبقتِ اللّسانيّات عن الحالة التّالية التي برزت بسببها. فعلومُهم القديمة، ومن ضمنها ما ورثوه عن فقه اللغة (الفيلولوجيا)، لا تُعَدُّ علماً بالمعنى الصّحيح للعلم، لأنَّ النّزعة التعليميَّةَ وسيطرةَ المنطق وقُدسيَّةَ اللُّغات القديمة وصعوبةَ القواعد كانت هي السّائدة قبل القرن التّاسع عشر(٦). على أنَّ حالَنا لم تكن كذلك، فشتّان ما هما: علومُنا القديمةُ الرّاسخة التي شهدت ازدهاراً علميًّا فذًّا منذ القرن الثّاني للهجرة، وعلومُهم القديمة التي رأينا من صفاتِها ما يُبعِدُها عن الدّرس العلميّ للّغة! وهذا فرقٌ مهمٌّ يغفُلُ عنه كثيرون ممّن تعاطَوُا اللِّسانيّات، ولا سيّما الذين تطرّقوا إلى مسائل تطبيقيّة روّج بعضها لمفهوم (البديل) الجديد الذي أُريد له أن يحلّ محلَّ الموروث القديم.

(٦) تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، لجورج مونان، ترجمة بدر الدين القاسم، الفصل الثالث، ص ١١٨ وما يليها، وراجع بحثنا في مجلة مجمع اللغة العربية، وهو بعنوان (بين اللّسانيّات وعلوم اللغة)، المجلد (٨٥)، الجزء الرابع، لعام ٢٠١٠، ص ٩٨٠ وما يليها.

أمّا ما يتّصل بالمباحث الجديدة المنضوية تحت مصطلح التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) تحديداً فقد بدأت على يد الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللّغويّة)، [ط. أولى ١٩٤٧م]. ويذكر الدكتور أنيس أنّه يُؤثِرُ أن يُنسَبَ كتابُه إلى فرع (الفونولوجي)؛ لأنَّ (الفوناتيك) يُعنى بالأصوات الإنسانيّة شرحاً وتحليلاً، ويُجري عليها التّجارب دون نظرٍ خاصٍّ إلى ما تنتمي إليه من لغات. أمّا فرع (الفونولوجي) فيُعنى كلَّ العناية بأثر الصّوت اللّغويّ في تركيب الكلام نحوِهِ وصرفه[٧]. وعرضَ الدكتور أنيس في كتابه لمباحث صوتيّةٍ عامّةٍ وأخرى تتّصل بالتشكيل الصوتي، كالمقطع والنّبر وموسيقا الكلام، كما عرض لمجاورة الأصواتِ وللتّطوُّر التّاريخي، وبحثَ موضوع المخالفة ونحو ذلك[٨]. ثُمَّ عرّف الدكتور تمّام حسّان في كتابه (مناهج البحث في اللّغة)، [ط. أولى ١٩٥٥م]، بما دعاه بمنهج التّشكيل الصّوتي، أي (الفونولوجيا)، ودرس (الفونيمَ) والمقطعَ والنَّبْرَ والتّنغيم[٩]. وعرض في كتابه (اللغة العربيّة معناها ومبناها)، [ط. أولى ١٩٧٣م] لِما دعاه بالنّظام الصّوتي، أو (علم الصّوتيات)، و(الفونيمِ) والنَّبْرِ والمقطعِ والنَّغمة[١٠]؛ كما عرض في فصلٍ خاصٍّ للظّواهر السّياقيّة، واستوفى مسائلَ كثيرةً، كالإعلال والإبدال والإدغام وغير ذلك، مستنتجاً ذوق العرب في هذه المسائل[١١]. وتُعَدُّ دراسته تطبيقاً لما كان عرَّف به في كتابه السّابق. وربّما كانت دراسته أحسنَ دراسةٍ في هذا المجال، لِما عُرف عن الدّكتور حسّان من

(٧) الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، ص ٤. وجاء في الأصل (الفنولوجي).
(٨) المرجع السابق، ص ١٦٠-١٧٠، ١٧٨، ١٧٩-٢١٥، ٢٥٢-٢٥٨.
(٩) مناهج البحث في اللّغة لتمّام حسّان، ص ١٣٩-٢٠٤.
(١٠) اللّغة العربيّة معناها ومبناها لتمّام حسّان، ص ٦٦-٧٩، ١٧٠-١٧٥، ٢٢٦-٢٣١.
(١١) المرجع السابق، ص ٢٦١-٣١٠.

عمقٍ وجدّيّة، وإن لم تكن آراؤه مرضيّةً كلُّها. وعرض دارسون آخرون لموضوع (الفونولوجيا) عامّة، ولا سيّما (الفونيم) والمقطع والنَّبْرِ والتّنغيم، على تفاوُتٍ بينهم في التّطبيق. على أنَّ أثر الدكتور إبراهيم أنيس ظلَّ واضحاً في الدّراسات التّالية. وكان لي تعريفٌ وجيزٌ بالموضوع نفسِهِ في كتابي (مبادئ اللّسانيّات)، [ط. أولى ١٩٩٦م] في سياقٍ تعليميّ(١٢).

وينفرد كتاب (علم وظائف الأصوات اللّغويّة: الفونولوجيا) للدكتور عصام نور الدين، [ط. أولى ١٩٩٢م]، بجانبٍ مستقلّ؛ لأنَّه خصّصه لهذا الدّرس على نحوٍ تفصيليٍّ، وإن كان منحاه تعليميًّا. لكنّه تطرّق إلى مسائل دراسيةٍ مماثلةٍ في علومِ اللغة والقرآن، ووقفَ على موازناتٍ بين القديم والجديد، مع تطبيقٍ وتمثيلٍ جيّد(١٣). وعنون الدكتور عبد القادر مرعي الخليل كتابه بـ(التّشكيل الصّوتي في اللغة العربية، بحوث ودراسات) [ط. أولى ٢٠٠٢م]. وضمّ الكتابُ دراساتٍ للنَّبرِ والتّنغيم والإيقاعِ وائتلاف الأصواتِ وتنافُرِها وتوالي الأمثال والتّخلُّص من التقاءِ السّاكنَين، ونحو ذلك. ويعتمد المؤلّف المقولاتِ اللّسانيّة في كلّ ما عرض له. وليس في المقدّمة ما يشير إلى مفهومه للتّشكيل الصّوتي في

(١٢) علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، لمحمود السّعران، ط. أولى ١٩٦٢م، وأصوات اللّغة لعبد الرحمن أيّوب، ط. أولى ١٩٦٣م، والوجيز في فقه اللغة لمحمد الأنطاكي، ط. أولى ١٩٦٩م، وعلم اللغة العام: الأصوات لكمال بشر، ط. أولى ١٩٧٠م، ودراسات في علم اللغة له أيضاً، ط. ١٩٩٨م، والتّطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه لرمضان عبد التّوّاب، ط. أولى ١٩٨١م، وثانية مزيدة ١٩٩٠م، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللّغوي له، ط. أولى ١٩٨٢م، ودراسة الصّوت اللّغوي لأحمد مختار عمر، ط. أولى ١٩٧٦م، والأصوات ووظائفها لمحمد منصف القماطي، ط. ثالثة ٢٠١٠م. ويشار إلى أنّ الدكتور عبد الصّبور شاهين توسّع في التّعريف بالفونيم في كتابه: في علم اللغة العام، ط. أولى ١٩٧٤م.

(١٣) علم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا) لعصام نور الدين، ط. أولى ١٩٩٢م.

العربيّة، وقد قاده انسياقه وراء المراجع العربيّة الحديثة إلى تخطئة اللّغويّين والنّحاة في مسائلَ متعدّدة(١٤). وهناك كتابٌ آخر يحمل عنوان (التّشكيل الصّوتي في اللغة العربية، فونولوجيا العربية) للدكتور سلمان حسن العاني، [ط. أولى ١٩٨٣م]، نحا فيه مؤلّفه نحواً تجريبيًّا، إذ درس أصوات العربيّة الفصحى المعاصرة بنطقٍ عراقيٍّ دراسةً مخبريّة بوساطة جهاز المِطْياف (spectrograph). لكنَّ هذه الدّراسة على جدّتها لا تتّصل بما نحن بصدده في هذا البحث إلّا لماماً، مع أنَّه درس المقطعَ والنّبر والتّنغيم على نحو ما تقدّمه من دراسات(١٥).

وينبغي التّنويه بإيجاز بما قدّمه الدكتور البدراوي زهران من آراءٍ جديدة في تضاعيف تحقيقه كتاب (التّصريف الملوكي) لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ). فالدّكتور زهران يرى أنّ ما قدّمه ابن جنّي في كتابه (التّصريف الملوكي) هو أحدث ما انتهى إليه اللّغويّون تحت اسم التشكيل الصوتي (الفونولوجيا). وتُعَدُّ الفونولوجيا -كما يقول- علماً خاصًّا بكلّ لغةٍ على حدة. فنحن نجد اليومَ علماء كلِّ لغةٍ عاكفين على دراسة تأثير الحروف والأصواتِ بعضِها في بعض ليخرجوا بقوانين التّغيُّرات الخاصّة بتلك اللّغة التي هي محلّ دراساتهم، ممّا جعلهم يسمّون هذا العلم علم الأصوات الخاصّ، أي الخاصّ بالقوانين الصّوتية للغةٍ بعينِها. ويرى زهران أنّ ابن جنّي رسم أيضاً طريقاً لعلم الفونولوجيا العامّ. لكنّه يلاحظُ أنَّ هذا العلمَ لم يُتابَع لدى القدماء بعد ابن جنّي، لأنّ علماء اللّغة تركوا أمره لعلماء التّجويد الذين اكتفَوا بما يخدم غرضهم(١٦).

---

(١٤) التشكيل الصوتي في اللغة العربية، بحوث ودراسات لعبد القادر مرعي الخليل، ط. أولى ٢٠٠٢م.

(١٥) التشكيل الصوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية) لسلمان حسن العاني، ط. أولى ١٩٨٣م بترجمة ياسر الملاح ومراجعة محمد محمود غالي.

(١٦) التّصريف الملوكي، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران، ط. أولى ٢٠٠١م، ص ١-٣ من مقدّمة المحقّق.

ويربط زهران بين كتاب (التّصريف الملوكيّ) وكتاب (سرّ صناعة الإعراب) لابن جني، وهذا ربطٌ صحيح؛ لأنَّ (سرّ صناعة الإعراب) يمثّل نوعاً خاصًّا من التّأليف في علوم اللغة، فابن جنّي قدّم لكتابه بمقدّمةٍ واسعة، وعقد باباً استوفى فيه الدّراسة النّظريّة للأصوات مفردةً، شارحاً كلام سيبويه، مع تمثيلٍ وتحليلٍ دقيق. ثمّ عقد لكلّ حرفٍ من حروف العربيّة باباً وفق التّرتيب الألفبائيّ، حتّى إذا ما أتى على شرحها جعل موضوع مزج الحروف بعضِها ببعضٍ في فصلٍ مستقلّ[١٧]. فابن جنّي أنشأ (معجماً) لحروف العربيّة ذكر فيه كلّ ما يتعلّق بالحرف من مخرجٍ وصفةٍ وزيادةٍ وبدلٍ وحذفٍ وتغييرٍ وحركةٍ وسكون، مع شروحٍ نحويّةٍ ومسائلَ صرفيّةٍ كثيرةٍ جدًّا. أمّا كتابه (التّصريف الملوكي) فقد خصّصه للتّصريف، وضروبه خمسة هي (زيادة، وبدل، وحذف، وتغيير حركةٍ أو سكون، وإدغام). لكنّه لم يتعرّض للإدغام في الكتابَينِ كلَيْهِما، لأنَّه - كما يبدو - رأى أنّ أثره في الصّيغة الصّرفيّة ضئيل، مع تطرّقه إلى مسائل الإدغام الحادثة بعد الإبدال لا العكس. ويُضاف إلى ذلك ما ضمّه كتابه (الخصائص) من أبوابٍ للحركاتِ وبحثٍ لأحوال السّاكن والمتحرّك في الابتداء والوقف والتقاء السّاكنَين، ممّا سنعرض له لاحقاً.

ويتبيّن ممّا تقدَّم أنّ هناك إقبالاً على احتذاء مسائل محدّدةٍ بأعيانِها من (الفونولوجيا) وتطبيقها على العربيّة على أساس انعدام الفوارق بين لغتنا واللّغات التي استُخلِصَتْ منها تلك المسائل. غير أنّنا لا نمانع إجراء أيِّ

(١٧) سرّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنّي، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، ط. أولى ١٩٨٥م. وتجدر الإشارة إلى أنّ كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة لمكّي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) سار على طريقة (سرّ الصناعة) مع إيجازه إذا قيس بكتاب ابن جنّي، واختصاصه بالقرآن الكريم أصلاً. انظر كتاب مكّي السابق الذكر بتحقيق أحمد حسن فرحات، ط. أولى ١٩٧٣م.

تطبيقٍ علميٍّ إذا توفّرت له الشّروط التي تتكفّل بنجاحه، وهي التّنبيه بداية على الفروق بين الدّرسَين العربيّ من جهةٍ والغربيّ اللّسانيّ من جهةٍ أخرى؛ لأنّ أساس درس الفونولوجيا هو كشفُ خصائص كلّ لغةٍ في طرق تشكيلها الأصوات وتغيُّرها في السّياق. ثمّ النّظر في وفاء التّحليل الجديد بمتطلّبات الدّرس العربيّ في وصف اللّغة العربية وبيان أسس تشكيلها. وعدم التّسرّع في تخطئة القدامى بدعوى عدم موافقتهم للّسانيّين المحدثين ومصطلحاتهم. والاتّجاه الجدّيّ نحو الدّرس التّجريبيّ للأصوات في مخابرها، وترجمة نتائجها ووضعها بين أيدي الدّارسين. وقد ظهر شيءٌ من نتائج هذا الدّرس يمكن استثماره في تفنيد الكثير من المسلّمات التي توارثها الغربيّون من التّراث اليوناني(١٨).

وبإمكاننا في سياق التّجديد وإعادة ترتيب المسائل الصّوتيّة بشقَّيْها النَّظريّ والتّطبيقيّ أن نقسم جهود علمائنا القدامى في التّشكيل الصّوتيّ ثلاثة أقسام رئيسة، هي:

أوّلاً: دَرْس الأصوات وبيانُ خصائصها في التّركيب، وتحديد فروعها، وصورها اللَّهجيّة، وما تختلف فيه عن حالها، وهي مفردة؛ وبيان طرق ائتلافها بالنّظر إلى صفاتها أو مخارجها، ومعرفة الشائع منها وغير الشائع. وهذا درس بدأه الخليل وسار عليه علماء النّحو والبلاغة والتّعمية واستخراج المعمّى وبعضُ الحكماء. وقد توصّلوا إلى إحصاءات مبتكرةٍ للحروف الكثيرة الورود في كلام العرب، وما تمتاز به مجموعات من الحروف دون غيرها. وقد أكّدت الدراسات الحاسوبية التي أُجريت على

(١٨)بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، ٢/ ١٨٩ وما يليها.

دوران الحروف في الأبنية وغيرِها الكثيرَ ممّا توصّل إليه علماؤنا القدامى وسبقوا به نتائج الآلات الحديثة(١٩).

ثانياً: دَرْس الإدراج (أي الوَصْل)، وبيان أحوال الساكن والمتحرّك. وهو درسٌ دقيقٌ تتّضح منه خصوصيّة العربيّة المتمثّلة في الاعتماد على الوصل الذي تولّده الحركات، وما يستتبع ذلك من وصفٍ للتّلفّظ، وتحليلٍ للإيقاع المبنيّ على التّناوب بين المتحرّك والسّاكن. وآثارُ هذا الدّرس مبثوثة لدى القرّاء وعلماء التّجويد والنّحاة وغيرِهم.

ثالثاً: دَرْس مظاهر التّغيُّر الذي يعتري الكلام نتيجة مجاورة الحروف، أو التّطوُّر اللّهجي، واستخلاص قواعده من أبواب التّصريف المشترك التي سبقت الإشارة إليها. وقد توسّع القدامى في هذا الدرس، لأنَّ العربيّة لغة اشتقاقيّة تتولّد فيها الكلمات عامّة وفق أوزانٍ أو طرقٍ معلومة. فإذا أسفر الاشتقاق عن كلمةٍ فيها ما يخالف معهود كلامِ العربِ حدث تغييرٌ إمّا للتّمكّن من النّطق وإمّا للتّحسين ونفي الثِّقَل.

إنَّ الوقوف على هذه المجالات الواسعة، وتقديمها للدّارسين، سيُظهِر مدى ما توصّل إليه علماؤنا قبل اللّسانيّات بقرون عديدة، مع انعدام الأدوات المُعِينة، والاقتصار على الوصف والتّذوّق والملاحظة الدّقيقة، وإعمال الفكر والرّويّة. وسنقف في هذا البحث الوجيز على معالم مستنبطةٍ من موضوعٍ مهمٍّ من موضوعات التّشكيل الصّوتيّ هو موضوع الإدراج وخصائص المتحرّك والسّاكن من داخل علومنا اللّغويّة أصلاً.

(١٩)كتابنا: مبادئ اللّسانيات، ص ١٢٦، ومجلة المعجمية العربية، العدد الأوّل لعام ١٩٨٥م: (دراسة إحصائيّة بالحاسب الإلكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللّسان والتّاج) لمحمد صالح بن عمر، ص ١١٩-١٣٢، ومجلة المعجمية العربية، العدد الخامس والسادس (معاً) لعام ١٩٩٠م: (دراسة تقنية مقارنة لمعاجم الصّحاح ولسان العرب وتاج العروس) لعلي حلمي موسى، ص ١٤٧-١٥٨.

٢- مفهوم الإدراج (أو الوصل):

الإدراج لغةً: الوصلُ، فإدراجك الحرف هو وصلُهُ. وأصلُهُ: الطّيّ واللّفّ، فكأنّك إذا وصلتَ الحرفَ فقد طويتَهُ ولم تَنْشُرْهُ وتبرزه. والدّرج: لفّ الشّيء. وأدرجه: طواه وأدخله. ويقال: أنفذته في دَرْج الكتاب، أي في طيّه وداخله[٢٠]. أمّا الإدراج كما عبّر عنه القدامى من النّحاة فهو الوصل، لكنّه وصلٌ فيه تداخُلُ العناصر، وليس تواليها، من غير إدخال شيءٍ في شيءٍ منها. وعلى الإدراجِ مدارُ الكلام، كما يقول ابن جنّي: «فالأشياءُ تجري في الوصلِ على حقائقها دون الوقف، لأنّ حال الوصل أعلى رتبةً من حال الوقف. وذلك أنَّ الكلامَ إنَّما وُضع للفائدة، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنّما تُجنى من الجمل ومدارِجِ القول. فلذلك كانت حال الوصلِ عندهم أشرفَ وأقوَمَ وأعدلَ من حال الوقف»[٢١]. فالإدراج عامٌّ يشمل الكلمة وحدها إذا نُظِرَ إلى حروفِها المتّصلة، كما يشمل الجمل التي تتّصل كلماتُها بعضُها ببعض عن طريق الحركات. والمعتبر لدى ابن جنّي غالباً هو حال الوصل. أمّا اعتراضُ الوقفِ فلا يُحْفَلُ به ولا يقع العمل عليه، ولذلك فكلامُنا إنّما هو على الوصل[٢٢].

ولا يتحقّق الإدراج إلّا بالحركة، لأنّ أصل الإدراج للمتحرّك إذ كانت الحركة سبباً له وعوناً عليه. أمّا إدراج السّاكن - كما سيأتي لاحقاً - فهو النطق بحرفٍ متحرّكٍ بعده. والسّاكن لا يقع أوّلاً، لأنّ أوّل الكلمة متحرّك دائماً. ومهما كانت صفة السّاكن فهو غير المتحرّك، وإن لَحِقَهُ صُوَيْتٌ أو نفخ، لأنّ ما يلحق السّاكن أحياناً ممّا سبق لا يُخرج السّاكن عن سكونه. والدّليل -كما

(٢٠) الخصائص لابن جنّي، ١/ ٥٧، الحاشية رقم (١). واللسان لابن منظور (مادة: درج).
(٢١) الخصائص، ٢/ ٣٣١، ١/ ٧١، وانظر: شرح الشافية للأستراباذي، ٣/ ٤٣.
(٢٢) الخصائص، ١/ ٩٤، ٢/ ٣٣١.

يقول ابن جنّي- هو ميزان العَروض الذي تُكال به هـذه الحـروف التـي يلحقهـا الصُّوَيت بما تُكالُ به الحروف السّواكن الأخرى[٢٣]. لكـنّ ذلـك لا ينفـي تـأثّره في الإدراج بما يحقّق اتّصاله بالعناصر المجاورة له[٢٤].

أمّا الطّرف فساكنٌ في الوقف. وقد يكـون الحشـوُ سـاكناً فيلتقـي سـاكنان، لكن لا يُحفَلُ بهذا الالتقاء؛ لأنّه عارض، فـلا يقـع العمـل عليـه، وإنّمـا المعتبـر

(٢٣) السابق، ٢/ ٣٢٩. لكنّ ابن جنّي يرى أنّ هذا السّاكن أتمّ صوتاً بسبب زيـادة الصّـوت عنـد الوقوف عليه. الخصـائص، ١/ ٦٠. أمّـا مسـألة الصّـويت والـنّفخ وشـبه الـنفخ فمرجعهـا سيبويه الذي عرض في الكتاب للوقف على عددٍ من الحروف، وبيّن أنّ هناك حروفـاً هـي حروف القلقلة يخرج مع الوقف عليها صويت، بل إنّ بعـض العـرب أشـدّ صـوتاً وكـأنّهم يرومون الحركة. وأنّ هناك حروفاً يخرج معها إذا وقفـت عنـدها نحـوُ النّفخـة، لكنّهـا لـم تُضغَط ضغطَ الأولى، وهي الزّاي والظّاء والـذّال والضّـاد والـرّاء. أمّـا المهموسـة فيخـرج عند الوقوف عليها نفخ، وبعضُ العرب أشـدّ نفخـاً، كـأنّهم يرومـون الحركـة فـلا بـدّ مـن النّفخ، لأنّ النّفس تسمعه كالنّفخ. أمّا الـلّام والنّـون والمـيم والعـين والغـين والهمـزة فـلا يُسمَعُ عند الوقف عليها شيءٌ ممّا ذكرنا. الكتاب، ٤/ ١٧٤-١٧٦. ويـرى سـيبويه أنّ هـذه الحروف التي يُسمع معها الصّوت (الصُّوَيْت) والنفخـة فـي الوقـف لا يكونـان فـيهنّ فـي الوصل إذا سَكَنّ، لأنّك لا تنتظـر أن ينبُـوَ لسـانُكَ ولا يفتـر الصّـوت حتّـى تبتـدئ صـوتاً. وكذلك المهموس، لأنك لا تدع صوت الفم يطول حتّى تبتدئ صـوتاً. السّـابق، ٤/ ١٧٥. وهذا واضحٌ في شرح الوصل والإدراج؛ فأخذك في صـوتٍ آخـر يقصـر صـوت السّـاكن، فلا يفتر الصّوت فيه كما لو كان موقوفاً عليه. ومن هنا كان الموقوف عليه أتمّ صوتاً.

(٢٤) وهذا التّأثّر يتخلّل النّطق من غير قصدٍ من المتكلّم. وهنـاك ضـربٌ آخـر مـن هـذا التّـأثّر يكـون مقصوداً، كالإشمام الذي يعرض في بعضِ السّواكن غير الموقوف عليها، وهـو مصـطلحٌ أُخـذ من الشّمّ. لكنّه لا يُخرج السّاكن عن سكونه، والمعيار هو العَـروض كـذلك. أمّـا الإشـمام فـي الوقف فإيحاءٌ بالحركة من غير إحداثٍ لها البتّة. وذكر ابن جنّي في (سـرّ صـناعة الإعـراب) أنّ الإشـمام فـي غيـر الوقـف (حركـة) ضـعيفةٌ لا يُعتَـدُّ بهـا، والحـرف الـذي هـي فيـه سـاكنٌ أو كالسّـاكن. (١/ ٥٣-٦٠). لكنّـه أنكـر فـي كتابـه (الخصـائص) فـي عرضـه للموضـوع نفسـه وللمثال ذاتِه أن تكون هناك حركة، بل جعل هذا الإشمام كالإشمام في الوقف الذي هـو للعـين لا للأذن. «فليست هناك حركة البتّـة... ولـم يخرجـوا إلـى حـسّ السّـمع شـيئاً مـن الحركـة». الخصائص، ١/ ٧٣، وقارن بالكتاب لسيبويه، ٣/ ٩٥.

بحال الوصل. بل إنّ حركة الآخِرِ قد تُعْتَدُّ لازمةً وإن كانت في الوقفِ مستهلَكَة[٢٥]. أمّا السّاكن المُدغَمُ فلا يُعتَدُّ بسكونه، لأنّه مُدْرَجٌ في الحرف الثّاني وداخلٌ في حركته. فإذا التقى الحرفان الصّحيحان المتماثلان، وكان أولهما متحرِّكاً سُكِّن في الإدراج، فلا يكون حينئذٍ بُدٌّ من الإدغام. فإذا وقفتَ على الحرف الأوّل وقفةً ما، زال الإدغام، لأنّه لا يتحقّق إلّا بالنُّطق بالحرفَين متّصلَين معاً. ولذلك قالوا: لا وصلَ أشدُّ من الإدغام. ولأجل هذه الحالة التي أُدرِجَ فيها السّاكن في المتحرّك جاز أن يُسبق بساكنٍ من حروف المدّ أو اللِّين. فالسّاكن يدخل في المتحرّك بلا مُهلةٍ في الدّخولِ ولا تراخٍ[٢٦].

ومن حديث السّاكن والمتحرّك أنّ حروف العربيّة تقبل دخول الحركات عليها، وكذلك يمكن دخول الحركاتِ على الواو والياء، فتُعَدّانِ كأنّهما من الصّحاح. أمّا حروف المدّ فلا تقبل الحركة بحالٍ. لذلك فرّق بعضُ علماء التّجويد بين السّكون الحيّ الذي تُوصَفُ به الحروف الصّحاح،

(٢٥) الخصائص، ٢/ ٣٣١-٣٣٢. ويقول: إنّ اعتراض الوقف لا يُحفَل به، ولا يقع العمل عليه، وإنّما المعتبر بحال الوصل... فالأشياء في الوصل تجري على حقائقها... ويدلّك على أنّ حركة الآخر قد تعتدّ لازمة، وإن كانت في الوقف مستهلَكة، أنّك تقلب حرف اللّين لها وللحركة قبله، فتقول: عصا، وقفا... ودعا وغزا ورمى، كما تقلبه وسطاً لحركته وحركة ما قبله، نحو دار ونار... وقال. السابق، ٢/ ٣٣٢.

(٢٦) الخصائص، ١/ ٩٢-٩٤، ٢/ ٤٩٦، شرح الشّافية للخضر اليزدي، ٢/ ٩٦٣، ٩٦٨، ٩٧٣. ويقول الخضر اليزدي: إنّ وسط الكلمة لا يُغيّر إلّا في غاية النّدرة، فلا يُرتكَبُ إلّا إذا لَم يبقَ وجهٌ لإجراء الوصل. كتابه السّابق، ١/ ٤٧٣. وقد اغتفروا التقاء السّاكنَين في الوقف مطلقاً مهما كان الحرف الذي يسبق الموقوف عليه، وفي المدغم الذي يسبقه حرف مدّ أو لين في كلمةٍ واحدة، وفيما بُني على عدم التّركيب، نحو (عَيْن، غَيْن...)، وما عدا ذلك له حالاتٌ كثيرةٌ استوفتها كتب الصّرف. الشّرح السّابق لليزدي، ١/ ٤٧٠ وما يليها. وجاء لدى المرعشي أنّ حقيقة الإدغام التّلفّظ بالمِثل الثّاني قبل الفراغ من المِثلِ الأوّل. جهد المقلّ، ص ١٨٢.

نحو (حُكْم) و(غَيْر) والسكون الميت، «فأنتَ تجدُ الكافَ والياءَ ظاهرتَي الجسم والقَرْع، لإعمال العضوِ فيهما كما يعمل في المحرَّك، مثل (حكَمَ) و(مَيَلَ). والمتحرّكُ حيٌّ، فكذلك السّكون الذي يوجَدُ فيه أخذ العضو إيّاه حيٌّ أيضاً»[٢٧]. أمّا الألف، والواو والياء «إن وقعَتَا بعدَ حركتِهما، فإنّ سكونَهما ميّت، وذلك أنّه غير جارٍ على عضوٍ ولا حاصلٌ في حيّزٍ، إنَّما يصير الفم لصوتَيهِما كالأنبوب، وهما إذا انفتح ما قبلهما كسائر الحروف، وسكونُهما حيّ لسكونِهما»[٢٨]. وأصلُ هذا الكلام النّفيس لسيبويه الذي ميّز بين الألف التي دعاها بالميتة الخفيّة، وكذلك واو المدّ وياء المدّ. وهي ميتة لا تدخلُها الحركة على حال. أمّا الواو إذا تحرّكت فهي حيّة، وكذلك الياء، لأنّ للمتحرّك قوّةً ليست للسّاكن[٢٩].

لكنّ التقاء السّاكنَين في الوقفِ، وإن كان عارضاً، يحتاج إلى تفسيرٍ يُفضي إلى احتساب حركةٍ تساعد على الإدراج، من ذلك أنّ ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ارتأى أنّ الموقوف عليه سَدَّ مَسَدَّ الحركة، لأنَّ الوقف على الحرف يمكّن جرس ذلك الحرف، ويوفّر الصّوت، فيصير توفير الصّوت عليه بمنزلة الحركة له. ويضربُ على ذلك أمثلةً من حروفِ القلقلة التي لا تستطيع الوقوف عليها إلّا بصوتٍ لشدّة الحفل والضّغط. بل إنّه يرى أنّ الحرف الموقوف عليه أتمُّ صوتاً وأقوى جَرْساً من المتحرّك، فسَدّ ذلك مَسَدَّ الحركة، فجاز اجتماعُهُ مع ساكنٍ قبله[٣٠]. لا شَكَّ في أنّ هذا الرّأي له

(٢٧) مرشد القارئ إلى معالم المقارئ لابن الطّحّان، ص ٥٨.

(٢٨) المصدر السّابق، ص ٥٨.

(٢٩) الكتاب لسيبويه، ٣/ ٣٥٦، ٤٢٣، ٥٤٤، ٥٤٧-٥٤٨، ٤/ ١٩٣، شرح الشّافية للخضر اليزدي، ٢/ ٧٢٦، ٧٥٢، وقارن بالدّراسات الصّوتيّة لغانم قدري الحمد، ص ٣٧٧-٣٨١.

(٣٠) شرح المفصّل لابن يعيش، ٩/ ١٢٠-١٢١.

نصيبٌ من الصّواب، ولا سيّما حين فرّق بين الجَرْسِ في الموقوفِ عليه من جهة، والمتحرّك من جهةٍ أخرى، لأنّ الوقف، أي النطق بالسّاكن، يمنح الحرف خصائصه النّطقيّة كاملة، أمّا إذا أدرِجَ وتحوّل إلى (صرف) بسبب أثر الحركة، فإنّه لن يكون كما كان وهو ساكن. أمّا رضيُّ الدّين الأستراباذي (ت٦٨٨هـ) فيرى أنّ التقاء السّاكنينِ حقيقةً مستحيلٌ، إذ لا بُدّ من إيتائك لكسرةٍ مختلَسَةٍ غيرِ مُشبَعَةٍ على الأوّل منهما، فيحسب السّامع أنّ السّاكنَين التَقَيا، ويشاركُهُ في هذا الوهم المتكلّم أيضاً... نحو (بَكْرْ) و(بِشْرْ)، وإلّا استحالَ أن تأتي بعدها بالرّاء السّاكنة[٣١]. لكنّ ابن جنّي ذهب إلى أنّ السّاكن المحشوّ به (في نحو وزن «فَعْل»)، والذي يلتقي مع السّاكن الموقوف عليه، يختلف عن حالَيْ ما قبله وما بعده، فالسّاكن الأوّل في نحو (بَكْرْ)، وهو الكاف، حالُهُ ليست كحال الرّاء، ولو كان كذلك لَما جاز أن يُجمَعَ بينهما، لأنّ ابن جنّي يعتدُّ الموقوفَ عليه ساكناً تماماً في أغلب الأحوال. فسكون كاف (بكْر) ليس متمكّناً في السّكون كسكون رائه. ولو كان الأمر كذلك لكان يلزمُكَ أن تبتدئ بالرّاء ساكنة، أي من غير أن تُسبق بحركةٍ أو صُوَيْتٍ يمكّن من نطقها. فظهر أن كاف (بكْر) لم تتمكّن في السّكون تمكُّنَ ما يوقَفُ عليه ولا يُتطاوَلُ إلى ما وراءه[٣٢]. ولذلك – كما يقول ابن جنّي – صارت حال السّاكن المحشوّ به مفارقةً لحال أوّل الحرف وآخره، فصار السّاكن المتوسّط لِما ذكرنا كأنّه لا ساكنٌ ولا متحرّك، وتلك

(٣١) شرح الشّافية للأستراباذي، ٢/ ٢١٩.

(٣٢) الخصائص، ١/ ٦٠. ويقول: ويزيد في بيان ذلك أنّك تقول في الوقف: النَّفْسْ، فتجد السّين أتمَّ صوتاً من الفاء، فإن قلبتَ فقلتَ: النَّسْفْ، وجدتَ الفاءَ أتمَّ صوتاً، وليس هنا أمر يُصرفُ هذا إليه ولا يجوزُ حملُهُ عليه إلّا زيادةُ الصّوت عند الوقوف على الحرف البتّة.

حالٌ تخالف حالَيْ ما قبله وما بعده[٣٣]. والخلاصة عند ابن جنّي أنّ السّاكن المتوسّط لا يبلغ حركةَ ما قبلَه ولا سكونَ ما بعده[٣٤].

أمّا إدراج السّاكن فيُخرجُهُ من حال تمكُّن الجرس إلى حالٍ أخرى، لأنَّك إذا تأهّبتَ للنُّطق بما بعده وتهيّأت له ونشّمت فيه فقد حالَ ذلك بينَك وبين الوقفة التي يتمكّن فيها من إشباع ذلك الصُّوَيْتِ في الوقف. وسبب ذلك أنَّك إذا وقفتَ على السّاكن ولم تتطاول إلى النّطق بحرفٍ آخر من بعده تلبّثت عليه ولم تسرع الانتقال عنه[٣٥]. وكلامُ ابن جنّي واضحٌ في أنَّ الإدراج وصلٌ فيه تداخُل، لأنّ السّاكن إذا أُدرجَ اختلفت حالُهُ عنها إذا وُقِفَ عليه ولم يُدْرَج. والتّداخُلُ واضحٌ في تأثير المتحرّك اللّاحق على السّاكن السّابق الذي تأثَّر بالحركة التّالية. ويرى ابن جنّي أنّ أقوى حالات لحوق الصُّوَيْتِ يكون في الوقف، كما تقدّم، نحو (اِصْ). فإن أدرَجْتَهُ انتقصتَه بعضَه، فقلت: (اِصْبِر)، فإن حرَّكْتَهُ اخترَمْتَ الصّوت البتّة، وذلك نحو (صَبَرَ). فحركة الحرف تسلبه ذلك الصوت، والوقوف عليه يمكّنه منه، وإدراج السّاكن يبقّي عليه بعضه[٣٦]. أمّا أثر الحرف المتحرّك المتقدّم على الساكن فيظهر في تمكن النّاطق من

(٣٣) الخصائص، ١/ ٥٨-٥٩. ويقول: فعلمتَ بذلك مفارقة حال السّاكن المحشوّ به لحال أوّل الحرف (الكلمة) وآخره. فصار السّاكن المتوسّط لِما ذكرنا كأنّه لا ساكن ولا متحرّك، وتلك حالٌ تخالِفُ حالَي ما قبله وما بعده، وهو الغرض الذي أُريد منه، وجيء به من أجله، لأنّه لا يبلغ حركة ما قبله فيجفو تتابعُ المتحرّكين، ولا سكونَ ما بعده فيفجأ بسكونِهِ المتحرّك قبله، فينقض عليه جهته وسَمْته. فتلك إذاً ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرفٍ متتالية. كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدالٍ وقُرب، لا على إيغالٍ في البُعد. لذلك كان مثال (فَعْل) أعدل الأبنية حتى كثر وشاع وانتشر. السّابق، ١/ ٥٨-٥٩.

(٣٤) الخصائص، ١/ ٥٩.

(٣٥) السّابق، ١/ ٥٧-٥٨.

(٣٦) السّابق، ١/ ٥٨.

نُطقِهِ، وامتداد أثر الحركة إليه. فالحركة إذا جاورَتِ السّاكنَ فكثيراً ما تُجريها العربُ مُجراها فيه، فيصير لجواره إيّاها كأنَّه محرَّكٌ بها(٣٧).

ويتبيَّنُ ممّا تقدّم أنّ الإدراجَ وصلٌ فيه تداخُلٌ لا تتابُع. فالحركةُ تجعل السّابق متأثّراً باللاحق، كما تجعل اللّاحقَ متأثّراً بالسّابق. ولذلك يبدو من السّذاجة بمكانٍ أن يتصوّر المرءُ أنَّ النّطق هو بأجزاءٍ من الكلمةِ تتتابع من غير تداخُلٍ وتغيُّرٍ لخصائصها قبل أن تُدْرَجَ مع غيرها. وهذا المفهومُ المستَخْلَصُ من بعض الآراء كما تقدّم أتى على شرحه النُّحاة الّذين عُنُوا بمباحث الابتداء والوَقْفِ والْتِقاء السّاكنَين. ولا شكَّ في أنّ تتبُّع تلك المباحث تفصيلاً سيُفضي إلى تصوّرٍ مناقضٍ تماماً للتّصَوّر اللّسانيّ المبنيّ على المقاطع واستقلال الصّامت عن الصّائت.

ويبدو أنَّ اللّسانيَّ الشّهير (فرديناند دوسوسير) (ت ١٩١٣م) لم يكن مقتنعاً بتحليل المقاطع إلى أصواتٍ متجاورةٍ من غير تداخُلٍ ثَمَّ. ولذلك استشرفَ اختراع جهازٍ لعرض الأفلام ينقل كلّ حركات الفم والحَنْجرة، وهي تنفّذ سلسلةً من الأصوات. فإنّه إن تحقّق ذلك بدا من المحال اكتشاف تقسيماتٍ فرعيّةٍ عبر هذا التّتالي من الحركات النُّطقيّة، إذ لا نعرفُ أين يبدأ هذا الصّوت، وأين ينتهي ذاك(٣٨). وتابع (جاكبسون) هذا الاستشراف، إذ ظهر الجهاز الذي

(٣٧)السّابق، ٣/ ١٤٦-١٤٩. يقول: ... ألا ترى ضمّة الميم في (المُؤْقِدانِ) و(مُؤْسى) لَمّا جاورتِ الواوَ السّاكنةَ صارت كأنّها فيها، والواو إذا انضمّت ضمّاً لازماً هُمِزَت، نحو (أجُوه جمع وَجْه). والشّاهد هو قول جرير: (لَحبّ المُؤْقِدانِ إلَيَّ مُؤْسى). وقد ذكره أيضاً في سرّ الصناعة، ١/ ٧٩-٨٠، والمحتسب، ٢/ ١٤٩، حيث يذكر أنّ حركة الحرف تحدث معه، وأنّ الحركة إذا جاورت السّاكن صارت كأنَّها فيه. أقول: لم ترِدْ رواية الهمز في ديوان جرير بتحقيق الصّاوي. الدّيوان، ص ١٤٧. وشرح الأستراباذي، ٣/ ٢٠٦، والحاشية رقم (١) من الموضع نفسه.

(٣٨) محاضرات في الألسنيّة العامّة لسوسير، ترجمة غازي والنصر، ص ٥٥-٥٦.

تمنّاه (دوسوسير) بعد عشرين عاماً من وفاته، وثبتَ أنّ فعل الكلام هو حركةٌ مستمرّةٌ وغير متقاطعة، إذ ليس هناك تتابعٌ للأصوات (succession)، وبدلاً من أن تُتابِعَ الأصواتُ أحدُها الآخرَ، فإنّها تتداخل، والصّوتُ الذي يُدْرَكُ سمعيًّا (أكوستيكيًّا) عندما يأتي بعد صوتٍ آخر يمكن أن يكون منطوقاً في وقتٍ واحدٍ مع الأخير أو في الجزء الذي قبله(٣٩). وهذا هو حال الإدراجِ الذي يوفّر الوصلَ والتّداخُل، فيؤثّر الحرفُ في الآخرِ متقدّماً أو متأخّراً. وهذا شيءٌ مختلفٌ عن نطق الأصوات مفردة ساكنة. وقد بيّنت الآراء التي قبسناها من القدامى ولا سيّما ابن جنّي مصداقَ ما تقدّم، ولذلك كانت حال الوصل هي التي تُظهِرُ الحقائقَ النّطقيّةَ للسّلسلة الكلاميّة.

وينتهي الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ تقنيات (تكنولوجيا) اللّغة الحديثة، وما أسفرت عنه من نتائج، تؤكّد «التّصوُّر العربيّ للإدراج، فاتّصال الحروف يقتضي تهيّؤاً للنُّطق بالحرف التّالي في الوقت الذي يُنطق بما قبله، وهذا يحدث في أثناء النُّطق بالحركة، أي في بداية الخروج من مُخرج الحرف والانتقال إلى مُخرجٍ واحد. فالحركة ههنا هي مثلُ حركة الصّور في الأفلام السّينمائيّة، فلا انقطاعَ فيها بينَ صورةٍ وأخرى إطلاقاً، فهذا هو الإدراج. وما أبعدَ هذه الرّؤية من التّصوّر اليونانيّ الذي يجعلُ الكلام مجرد تعاقُبٍ للعناصر الصّوتيّة يقترن بعضها ببعض دون أن يكون

(٣٩) رومان ياكوبسون (جاكبسون)، ٦ محاضرات في الصّوت والمعنى، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، ص ٣٩-٤٠، وكتابنا: بحوث في علم أصوات العربيّة وتشكيلها، ص ١٨٠ وما يليها، و ص ١٥٥-١٥٦. ويرى روبنز في كتابه موجز تاريخ علم اللغة في الغرب أنّ اللّغويّين العرب قد طوّروا وجهات نظرٍ خاصّةً بهم في دراستهم النّظاميّة للغتهم، ولم يفرضوا عليها بأيّ حالٍ النّماذج اليونانيّة مثلما فعل علماء القواعد اللّاتين. ص ١٧٢ من كتابه.

هناك إدراجٌ للحركات المُحدِثة لها»[٤٠]. وينقل الدكتور الحاجّ صالح نتائج دراساتٍ مخبريّةٍ أجريت في الجامعات الغربيّة تُناقِضُ التّصوّرَ اليونانيّ للمقاطع، وتوافِقُ التّصوّر العربيَّ للإدراج. «فالتّموُّجاتُ الكلاميّة متّصلةٌ بعضُها ببعضٍ في تعاقُبٍ بدون انقطاع، ولا يمثّل هذا التّعاقُبُ على شكل اقتران أجزاءٍ بأخرى، بل على شكل سريانٍ اهتزازيٍّ مستمرّ»[٤١]. ويؤكّد الكثير من الآراء التي ساقها الدّكتور الحاجّ صالح أنّ المقصود من مصطلح (الجَرْس) و(الصَّرْف) لدى القدامى باتَ واضحاً جدًّا، فـ(الجَرْسُ) -كما يقول- هو ما يُدرَكُ منه بالسّمع في حدّ ذاته، أمّا (الصَّرفُ) فهو إحداث الحرف بالحركةِ والخروجُ منه إلى حرفٍ آخر[٤٢]. وقد مرّت مواضع فيها بيانٌ لحالة السّاكن غير المُدرَج والمتمتّع بجَرْسِهِ كاملاً، وحالته عندما يُدْرَجُ إلى المتحرِّك بعدَهُ أو حين تدخله الحركة.

ويقودُ هذا إلى بيانِ أنّ ما يُتداوَلُ في اللّسانيّات، كالمقطع والصّامت والصّائت الطّويل والقصير ونحو ذلك، ليس وليداً حديثاً، بل كان معروفاً لدى اليونانيّين، وقد اطّلع عليه العلماء العرب ومنهم الفلاسفة. غير أنّ اطّلاع العلماء العرب عليه تأخّر حتّى القرن الثّالث للهجرة بعد أن تُرجِمَتْ علوم

(٤٠) بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة للحاجّ صالح، ٢/ ١٨٢-١٨٣.

(٤١) السّابق، ٢/ ١٩١.

(٤٢) أصل هذا المفهوم للخليل. تهذيب اللغة للأزهري، ١/ ٥٠، وفيه: «وروى غير ابن المظفّر عن الخليل بن أحمد أنّه قال: الحروف التي بُني منها كلام العرب ثمانيةٌ وعشرون حرفاً، لكلِّ حرفٍ منها صَرْفٌ وجَرْس. أمّا الجَرْسُ فهو فَهْمُ الصّوت في سكون الحرف، وأمّا الصَّرْفُ فهو حركةُ الحرف... أمّا الألف اللّيّنة فلا صرفَ لها، وإنّما هي جرسُ مدَّةٍ بعدَ فتحة، فإذا وقعت عليها صروف الحركات ضعفَتْ عن احتمالها...». و١/ ٥١ ممّا تقدّم. وقارن ببحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة للحاجّ صالح، ٢/ ١٨٠.

اليونانيّين إلى العربيّة. ولكنّ اللّغويّين لم يعدّلوا من مفاهيمهم شيئاً، وبقيت تتطوّر ضمن علومهم ووفق مقتضى سنن العرب في كلامهم(٤٣). وللبحث بقية نعرض فيها للحركة وخصائص التلفظ استكمالاً لهذا الموضوع المترابط.

* * *

المصادر والمراجع

أ) الكتب:

- أصوات اللّغة لعبد الرحمن أيّوب، مكتبة الشباب، القاهرة، ط. أولى ١٩٦٣م.
- الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. رابعة، ١٩٧١م (ط. أولى ١٩٤٧م).
- الأصوات ووظائفها لمحمد منصف القماطي، دار الوليد، طرابلس (الغرب)، ط. ثالثة ٢٠١٠م.
- بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها لأحمد محمّد قدّور، دار نينوى، دمشق، ط. أولى ٢٠١٧م.
- بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، المجمع الجزائري للّغة العربيّة، الجزائر ٢٠٠٧م.
- تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، لجورج مونان، ترجمة بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، جامعة حلب ١٩٨١م.

(٤٣) بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة للحاجّ صالح، ٢/ ١٧٦، وكتابنا بحوث في علم أصوات العربية، ص ٦٣ وما يليها.

- التّشكيل الصّوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية) لسلمان حسن العاني، ترجمة ياسر الملاح ومراجعة محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدّة، ط. أولى ١٩٨٣م.
- التّشكيل الصّوتي في اللغة العربية لعبد القادر مرعي الخليل، الأردن، ط. أولى ٢٠٠٢م.
- التّصريف الملوكي صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران، مكتبة لبنان ناشرون، والشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، ط. أولى ٢٠٠١م.
- التّطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه لرمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط. أولى ١٩٨١م، وثانية القاهرة ١٩٩٠م.
- تهذيب اللغة للأزهري، الجزء الأوّل، حقّقه وقدّم له عبد السلام محمّد هارون، راجعه محمّد علي النّجّار، الدار القوميّة للطّباعة (القاهرة) ١٩٦٤م.
- جهد المقِلّ للمرعشي الملقّب بساجقلي زاده، دراسة وتحقيق سالم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، (د. ت).
- الخصائص لابن جنّي، تحقيق: محمّد علي النّجّار، دار الهدى، بيروت، ط. ثانية، د. ت.
- الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد لغانم قدّوري الحمد، وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية، بغداد ١٩٨٦م.
- دراسات في علم اللغة، لكمال بشر، دار غريب بالقاهرة، ١٩٩٨م.
- دراسة الصّوت اللّغوي لأحمد مختار عمر، توزيع عالم الكتب، القاهرة، ط. أولى ١٩٧٦م.
- دروس في علم أصوات العربية لجان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسيّة ١٩٦٦م.

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكّيّ بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار المعارف، دمشق، ط. أولى ١٩٧٣م.
- (ستّ) ٦(*) محاضرات في الصّوت والمعنى لرومان ياكوبسون، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط. أولى ١٩٩٤م.
- سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، تحقيق: حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط. أولى ١٩٨٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (رضيّ الدّين المتوفّى عام ٦٨٨ للهجرة) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (المتوفّى عام ١٠٩٣ للهجرة)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦-١٣٥٨هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخطّ للخضر اليزدي (أتمّه سنة ٧٢٠ للهجرة)، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مؤسّسة الرّيّان، بيروت، ط. أولى ٢٠٠٨م.
- شرح المفصّل لابن يعيش، إدارة الطّباعة المنيريّة بمصر، د. ت.
- علم اللغة العام: الأصوات لكمال بشر، دار المعارف، القاهرة، ط. أولى ١٩٧٠م.
- علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي لمحمود السّعران، دار المعارف بمصر، ط. أولى ١٩٦٢م.
- علم وظائف الأصوات اللّغويّة (الفونولوجيا) للدكتور عصام نور الدين، دار الفكر اللّبناني، ط. أولى ١٩٩٢م.
- في علم اللغة العام لعبد الصّبور شاهين، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ط. أولى ١٩٧٤م.

(*) كذا في الأصل.

- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، دار الهجرة، قم، إيران، ١٤٠٥هـ.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، د. ت.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط. أولى ١٩٧٣م وط. ثانية ١٩٧٩م.
- مبادئ اللسانيّات لأحمد محمّد قدّور، دار الفكر، دمشق، ط. أولى ١٩٩٦م.
- محاضرات في الألسنيّة العامّة لفرديناند ده سوسّر(*)، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان، جونيه، لبنان ١٩٨٤م.
- المحتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جنّي، تحقيق: علي النَّجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللّغوي لرمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. ثانية ١٩٨٥م.
- مرشد القارئ إلى معالم المقارئ لابن الطّحّان السماتي، تحقيق حاتم صالح الضّامن، دار البشير، عمّان ومؤسسة الرّسالة، بيروت، ط. أولى ١٩٩٩م.
- مناهج البحث في اللّغة لتمّام حسّان، دار الثقافة بالدار البيضاء (المغرب) ١٩٧٩م.
- موجز تاريخ علم اللغة في الغرب لروبنز، ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٢٧) تشرين الثاني ١٩٩٧م.
- الوجيز في فقه اللغة لمحمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، بيروت، د. ت (ط. أولى ١٩٦٩م).

(*) كذا في الأصل، والشائع كتابته على هذا النحو (فرديناند دوسوسير).

- الوقف في العربيّة في ضوء اللّسانيّات لعبد البديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط. أولى ٢٠٠٨م.

ب) البحوث:

- بين اللّسانيّات وعلوم اللغة لأحمد محمّد قدّور، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨٥)، الجزء الرابع، لعام ٢٠١٠م.
- دراسة إحصائيّة بالحاسب الإلكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللّسان والتّاج لمحمد صالح بن عمر، مجلة المعجمية العربية بتونس، العدد الأوّل لعام ١٩٨٥م.
- دراسة تقنية مقارنة لمعاجم الصّحاح ولسان العرب وتاج العروس لعلي حلمي موسى، مجلة المعجمية العربية بتونس، العدد الخامس والسادس (معاً) لعام ١٩٩٠م.

* * *